الجمهوريــة التونسيــة

مجلس نواب الشعب

محضر جلسة عدد 5

اجتماع لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

بتاريخ 04 مارس 2026

- **تاريخ الإجتماع :** 4 مارس 2026

- **جدول الأعمال:**

- مواصلة النظر في مقترح قانون أساسي يتعلق بالهياكل الرياضية عدد2025/57

- **الحضـــــور:**

الحاضرون: (06) - المعتذرون: (4) - المتغيبون: (0)

افتتاح الجلسة: س10 و40 دق **رفع الجلسة: س13 و30 دق**

- **مداولات اللجنة:**

عقدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة جلسة يوم الأربعاء 4 مارس 2026 خصصتها لمواصلة الاستماع إلى ممثلين عن مقترح القانون الأساسي المتعلق بالهياكل الرياضية عدد2025/57.

وفي مستهل الاجتماع، استعرض السيد عبد الرزاق عويدات رئيس اللجنة النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لقطاع الرياضة مؤكدا أنها لم تعد تواكب التطورات السريعة التي يشهدها هذا القطاع.

وتمت إحالة الكلمة لممثلي جهة المبادرة التشريعية ليتولوا تباعا تقديم أهداف مقترح القانون ومن أبرزها الاستجابة لتطلعات الرياضيين التونسيين وتجاوز الهينات التي تعرفها المنظومة الحالية عبر إرساء نموذج رياضي جديد يمثّل تصورا إصلاحيا ورؤية شاملة لإعادة هيكلة القطاع الرياضي في تونس على أسس حديثة تضمن الاستدامة والديمومة للمرفق العام الرياضي، ويُعزّز القدرة التنافسية للرياضة التونسية إقليميا ودوليا وذلك بتضافر كل الجهود بين مختلف المتدخلين.

كما افاد أصحاب المبادرة أن مقترح القانون يهدف إلى حسن تنظيم الهياكل الرياضية والتسيير الديمقراطي لها وتعزيز الشفافية والحوكمة، فضلا عن سنّ أحكام تهدف إلى تطوير تسيير النوادي الرياضية ودعم سبل تمويلها عبر إرساء طرق تمويل جديدة. وأشاروا إلى أن هذا المقترح يُمّكن من تعزيز دور الرياضة كرافد للتنمية الاجتماعية وخلق ديناميكية اقتصادية من خلال إحداث شركات رياضية محترفة تدعم توجه الدولة نحو الشراكة بين القطاعين العام

والخاص وهو ما من شأنه أن يخفف العبء عن الدولة ويفتح المجال أمام تمويل مستدام ومتنوّع.

من جانبهم، أكّد السيدات والسادة النواب أن القطاع يمر بأزمة هيكلية عميقة واعتبروا أن هذا المقترح يمثّل خطوة إصلاحية تستجيب للتحولات التي تشهدها الرياضة على المستويين الوطني والدولي ويهدف إلى إرساء إطار قانوني واضح يحدّد المسؤوليات بدقة ويوطّد مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة لضمان حسن التصرف في الموارد العمومية والخاصة ويحدّ من التجاوزات المالية والإدارية وفي هذا الإطار شدّدوا على أهمية الرقابة.

وخلال النقاش ذكّر النواب بأن الرياضة في تونس تشكو عديد النقائص منها تقادم البنية التحتية ونقص الصيانة الدورية وضعف التمويل واندثار العمل التطوعي بالإضافة إلى هجرة المواهب الرياضية نحو الخارج. وبيّنوا كذلك أنّ تداعيات الأزمة كان لها تأثير واضح على أداء الرياضة التونسية، التي شهدت تراجعًا في عديد الاختصاصات باستثناء بعض النجاحات للرياضات الفردية على غرار التنس والسباحة، إضافة إلى تنامي ظاهرة العزوف عن التسيير الرياضي. ودعا النواب إلى إعطاء حيز أكثر من الحرية في التسيير واتخاذ القرارات للهياكل الرياضية صلب فصول مقترح القانون وحصر دور الدولة في المرافقة دون التدخل المباشر.

واقترحوا الانفتاح على الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الرائدة في مجال الاستثمار الرياضي.

كما تم التأكيد على أهمية فتح المجال أمام خريجي معاهد الرياضة والتربية البدنية لتولي مسؤوليات في مجالس إدارة الشركات الرياضية المحترفة التي أجاز الفصل 120 من مقترح

القانون إحداثها مما يساهم في إدماج الكفاءات الشابة وتقليص نسب البطالة بإعطائهم الأولوية في المنوال الرياضي الجديد.

وفي جانب آخر، تطرّق بعض الحاضرين إلى مسألة الحوكمة والشفافية داخل بعض الهياكل الرياضية وإلى العملية الانتخابية حيث أثار الفصل 13 من مقترح القانون جدالا حول مسألة التداول على رئاسة وعضوية المكاتب التنفيذية. واعتبر بعض النواب أن السماح بالترشح لثلاث مدد نيابية يكرس الهيمنة ويؤثر على نزاهة ومصداقية هذا المنصب.

وشدّد النواب على حتميّة التصدّي لظاهرة العنف في الملاعب الرياضية، من خلال ترشيد الخطاب الرياضي واعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة تعالج الأسباب وتكرّس ثقافة رياضية قائمة على الروح الرياضية والاحترام.

وتعقيبًا على مسألة التداول على رئاسة وعضوية المكاتب التنفيذية، أكّد ممثّل جهة المبادِرة على ضرورة إرساء توازن بين مبدأ التداول على تسيير الهياكل الرياضية وضمان استمرارية العمل، مبرزًا أنّ بلورة تصوّر إصلاحي متكامل وتنفيذه بفاعلية لا يمكن أن يتحقّق في ظرف زمني وجيز. وفي هذا السياق، أوضح أنّ الفصل 13 جاء ليفتح المجال أمام الترشّح لثلاث عهدات نيابية. كما شدّد على أنّ القائمات المترشّحة لتحمّل المسؤوليات التسييرية الرياضية ينبغي أن تقوم على برامج انتخابية واضحة ومحدّدة، مبيّنًا أنّ اعتماد نظام الانتخاب على القائمات، بدل الأفراد، يُعدّ الخيار الأجدى من حيث النجاعة وحسن الحوكمة.

وعقب التداول بشأن جملة المقترحات المتعلقة بالجهات التي يمكن للجنة الاستماع إليها، قصد الاستنارة وتعميق النظر في مشروع القانون، قرّرت اللجنة مواصلة دراسته عبر تنظيم سلسلة من جلسات الاستماع، والتي تشمل ما يلي:

- جلسة استماع إلى السيد وزير الشباب والرياضة .
- جلسة استماع إلى رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية .
- جلسة استماع إلى رئيس اللجنة الوطنية البارالمبية .
- جلسة استماع إلى ممثلين عن الجمعية التونسية للقانون الرياضي .
- جلسة استماع إلى ممثلين عن هيئة الخبراء المحاسبين .
- جلسة استماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية .

ويأتي تنظيم هذه الجلسات في إطار حرص اللجنة على الاطلاع على آراء مختلف الأطراف المعنية لضمان دراسة متأنية وشاملة لمضامين مقترح القانون.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عبد الرزاق عويدات	**نجيب عكرمي**